السياسة الخارجية العمانية تجاه اليمن منذ 2015

د/ محمد شاكر محمد
مدرس العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد/ جامعة السويس
مصر
Mohamed.Shker@eco.suezuni.edu.eg

ملخص البحث:

تناولت الدراسة الحالية طبيعة مواقف سلطنة عمان وكيفية استجابتها للأزمة اليمنية، وبالتحديد منذ 2015، والتى قامت على نفس المبادئ والمرتكزات والمحددات التي تعتمد عليها في سياستها الخارجية بشكل عام، والتي أرسى قواعدها السلطان العماني الراحل قابوس بن سعيد منذ عام 1970، ولليمن خصوصية واضحة لدى سلطنة عمان، لاسيما أنها دولة جوار مباشر لعمان، وترتبط معها بروابط تاريخية ودبلوماسية عميقة. وذلك من خلال مناقشة وتحليل أهم المواقف العمانية منذ 2015، وأهم المحددات التي تعتمد عليها السلطنة في مواقفها من اليمن، فضلًا عن التنبؤ بالدور المستقبلي لعمان في الأزمة الراهنة وإمكانية تسويتها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: يمكن القول إنه من حيث الواقعية البراجماتية، تدرك مسقط جيدًا أنها لا تستطيع منافسة القوة الصارمة لجيرانها الإقليميين، أي الموارد المالية الهائلة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أو القدرات العسكرية لإيران. علاوة على ذلك، تدرك القيادة العمانية أن الطبيعة القبلية للخلاف السياسي اليمني لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية. وبالتالي، فإن نطاق التدخل العماني في اليمن محدود بسبب معضلة الدبلوماسية المتمثلة في موازنة العلاقات مع الرياض وطهران. وإن تحقيق السلام في اليمن سيمثل انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا للسلطان العماني الجديد، بينما يفيد أيضًا الاستقرار الإقليمي. ليس

هناك شك في أن حل الأزمة اليمنية يمثل أولوية في السياسة الخارجية لسلطنة عمان، وقد أدت الأزمة الإنسانية المتفاقمة إلى زيادة الشعور بالحاجة الملحة لإنهاء الصراع.

الكلمات المفتاحية: الأزمة اليمينية، التحالف العربي، القوى الإقليمية، سياسة التحوط الإستراتيجي، متغير القيادة السياسية.

Abstract:

This study examines the nature of the positions of the Sultanate of Oman and how it has responded to the Yemeni crisis, namely since 2015, which has been based on the same principles, foundations and determinants on which it relies in its foreign policy in general, and whose rules have established the late Sultan of Oman Qaboos since 1970. By discussing and analyzing the most important Omani positions since 2015, the most important determinants on which the Sultanate of Oman relies in its positions on Yemen, as well as predicting Oman's future role in the crisis and its possible resolution.

Key words:

Yemen crisis, Arab alliance, regional powers, strategic hedging policy, political leadership change

مقدمة

تقوم السياسة الخارجية العمانية على التحوط الاستراتيجى وترتكز على مجموعة من المبادئ، أهمها: اعتماد الحياد البناء، واحترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وعلاقات حسن الجوار، والاعتماد على التفاوض والوساطة في حل المنازعات الإقليمية، وبهذا يمكن وصف السياسة الخارجية العمانية بأنها سلمية بشكل فريد، حيث يتم تصوير العمانيين على أنهم "أصدقاء للجميع ولا أعداء لأحد". عمان مثل أي دولة أخرى لديها مصالح وطنية دائمة، والسياسة الخارجية التي تدعم تحقيق هذه المصالح هي أكثر تعقيدًا بكثير من مجرد محاولة أن تكون أصدقاء مع الجميع، لأن هناك تدرجات في الصداقة ومسارات متعددة لتأمين المصالح الأساسية. كان أحد هذه المسارات الذي تم اتباعه بقوة أكبر في العقدين الماضيين هو الوساطة في النزاعات والدبلوماسية التيسيرية النشطة للحد من التوترات الإقليمية.

وتنظر مسقط إلى أنشطتها الدبلوماسية كوسيلة للمساهمة في نظام دولي "قائم على أسس سليمة"، بدلاً من القوة. وقد ساعدت الاستقلالية التي تتمتع بها عمان على اتخاذها لمواقف تتفق مع رؤيتها ومبادئ سياستها الخارجية دون أن يملي عليها أحد أية شروط، فلدى عمان بعض الحرية لاتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية. هذه السياسة الخارجية المستقلة، التي توازن بين المصالح والتهديدات في إطار من الاشتباك، ونتيجة لذلك ولالتزام عمان بالحياد البناء خُلق افتراضًا واسعًا مفاده أن عُمان جهة فاعلة جديرة بالثقة تبحث عن نتائج طويلة الأجل مربحة للجانبين بدلاً من تحقيق مكاسب سريعة، ويزيد من احتمالية أن الدول المجاورة سوف تتسامح مع الإجراءات التي قد تبدو إشكالية في سياق آخر.

وقد وجدت عمان فرصة لإظهار أهميتها كطرف محايد يرغب في دعم التواصل والوساطة بين الفصائل اليمنية المتعارضة. فقد اعتمدت عمان في مواقفها

من الأزمة اليمنية على نفس المبادئ والمرتكزات والمحددات التي تعتمد عليها في سياستها الخارجية بشكل عام، والتي أرساها السلطان العماني الراحل قابوس منذ عام 1970، ولليمن خصوصية واضحة لدى عمان، لاسيما أنها دولة جوار مباشر لعمان، وترتبط معها بروابط تاريخية ودبلوماسية عميقة. وبهذا تتناول الدراسة الموقف العماني تجاه الأزمة اليمنية منذ 2015، وذلك من خلال مناقشة وتحليل أهم المواقف العمانية منذ ذلك التاريخ، وأهم المحددات التي تعتمد عليها عمان في مواقفها من اليمن، فضلًا عن التنبؤ بالدور المستقبلي لعمان في الأزمة وإمكانية تسويتها.

إشكالية الدراسة

اختلفت عمان في استجابتها وتعاطيها مع الأزمة اليمنية بشكل كبير عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما لم يكن مفاجئًا، باعتبار أن عمان دائمًا ما تتمتع باستقلالية في سياستها الخارجية، وبهذا تكمن إشكالية الدراسة في تفسير وتحليل الموقف العماني تجاه الأزمة اليمنية واختلافه عن مواقف دول مجلس التعاون الأخرى، وبهذا تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: **كيف استجابت عمان للأزمة اليمنية منذ 2015؟** وتنبثق عن التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية كما يلي:

1. *ما أهم المواقف التي اتخذتها عمان تجاه الأزمة اليمنية منذ 2015؟*
2. *لما رفضت عمان الانضمام إلى العمليات العسكرية في اليمن؟*
3. *كيف أصبحت عمان محل ثقة لكافة أطراف الأزمة؟*
4. *ما محددات السياسة الخارجية العمانية تجاه الأزمة اليمنية؟*
5. *ما الدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه عمان في الأزمة اليمنية؟*

المحور الأول: موقف عمان من الأزمة اليمنية منذ 2015

تعتبر أزمة اليمن أحد أهم الملفات بالنسبة لعمان، وتفرض العديد من التحديات للمبادئ التي ترتكز عليها سياستها الخارجية؛ ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن اليمن دولة جوار مباشر لعمان، وبالتالي فإن الأزمة اليمنية تسيطر عليها بشكل مباشر؛ إذ أن الفوضى في اليمن من شأنها التأثير على أمن واستقرار عمان، كما أن زيادة نشاط الحركات الإرهابية في اليمن بالطبع من شأنه التأثير على الأمن العماني، فضلًا عن وجود تهديدات أخرى مثل موجات لجوء اليمنيين إلى عمان، وهو ما يفرض تحديات اقتصادية على عمان. وقد فرض كل ذلك على عمان وجوب التدخل لحل الأزمة اليمنية.

ترتكز السياسة الخارجية العمانية على عدة مبادئ أهمها الالتزام بالقيم التي تقوم على الحوار السياسي وتبادل العلاقات على أساس مبدأ المصالح المشتركة دون الخروج على قواعد القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام سيادة كل دولة، وتدعو سلطنة عمان دائمًا إلى الحوار والتفاوض في مسألة إدارة النزاعات، وفض النزاعات بالطرق السلمية.[1] ويمكن القول إن عمان التزمت بالمبادئ والقيم التي أرستها في سياستها الخارجية منذ 1970 في التعاطي مع الأزمة اليمنية ولم تخرج عنها إلى الآن، وهو ما يتضح في السطور القادمة.

[1] حاتم بن سعيد بن محمد مسن، "مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005-2016"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص ص 19-20.

أولاً: موقف عمان من العمليات العسكرية للتحالف العربي

اتخذت عمان موقفًا عام 2015 يعتبر من أكثر المواقف دلالة على التزامها بمبادئ سياستها الخارجية تجاه الأزمة اليمنية؛ إذ رفضت المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية، حيث رفضت المشاركة في عملية "عاصفة الحزم" التي أطلقها التحالف في اليمن في مارس 2015.[1] ويمكن القول إن الموقف العماني من عاصفة الحزم لم يكن مفاجئًا، ولم يكن مفاجئًا أن عمان كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تشارك؛ إذ يتعارض استخدام الحل العسكري لمعالجة الأزمة اليمنية مع مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية العمانية.

وكان وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي قد أوضح في شرحه للوضع في عمان بعد انطلاق عاصفة الحزم، أن "عمان أمة سلام، لا يمكننا العمل على جهود السلام في نفس الوقت الذي نكون فيه جزءًا من حملة عسكرية".[2] وعلى الرغم من أن حملة المملكة العربية السعودية حظيت بدعم إقليمي واسع النطاق، إلا أن عمان كسرت إجماع دول مجلس التعاون الخليجي برفضها التدخل العسكري في اليمن والدعوة إلى إنهاء فوري للأعمال العدائية.

يمكن القول إن عمان تفضل تعزيز المصالحة بين الفصائل المتحاربة دون اللجوء إلى الحل العسكري مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف الرئيسة –

---

[1] Abdullah Baabood & Ahmed Baabood, Stephen W. Day & Noel Brehony (eds) **Global, Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis**, Basel: Springer nature Switzerland, 2020, p p.169-170.

[2] **Ibid**, p.170.

الولايات المتحدة وإيران وشركائها في دول مجلس التعاون الخليجي – بطرق لا تتنازل عن الحياد الذي خدمها بشكل جيد. إن دور عمان في بناء السلام في اليمن دليل على البراجماتية في سياستها الخارجية. تؤكد معارضة مسقط للتدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن على تفضيل السياسة الخارجية للسلطنة منذ فترة طويلة لحل النزاعات من خلال الدبلوماسية والحوار ورفضها للحلول العسكرية أو استخدام القوة، وهو ما يظهر بشكل بارز في الثقافة العمانية والخطاب الرسمي.

علاوة على ذلك، في 24 أبريل 2015، كشفت عمان النقاب عن خطة سلام من سبع نقاط لليمن، دعت من خلالها إلى انسحاب الحوثيين من جميع المدن اليمنية، وإعادة حكومة هادي، وإجراء انتخابات مبكرة تنطوي على تحويل الحوثيين إلى حزب سياسي.[1]لكن المملكة العربية السعودية رفضت المقترحات العمانية، وظلت مسقط من أشد المنتقدين للحرب في اليمن، داعية إلى حل سياسي للصراع. في حين دعم الحوثيون شروط السلام التي اقترحتها عمان، رفض التحالف الذي تقوده السعودية المفاوضات، بينما تمسّك بتحقيق نصر عسكري سريع. كما راهنت حكومة هادي على

[1] Shahrazad Ali Abdel Rahman ALKHAZALEH, “OMAN FOREIGN POLICY TOWARDS THE ARAB SPRING IN THE FRAMEWORK OF STRATEGIC HEDGING”, **Master Thesis**, DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, INSTITUTE OF SOCIAL SCIENCES, BURSA ULUDAG UNIVERSITY, 2020, p.52.

تدخل التحالف العربي عسكريًا، ورأت أن التحالف العربي يقدر على الحسم، ويمكنه الانتصار على الحوثيين.[1]

ثانياً: الجهود الدبلوماسية لسلطنة عمان

اتجهت سلطنة عمان في الأزمة اليمنية إلى السعي نحو تكثيف جهود الحوار والوساطة والتفاوض منذ اندلاع الأزمة اليمنية؛ إذ لعبت عمان دورًا مهمًا في دعم جهود الوساطة منذ بدء الصراع في اليمن، فقد سمحت العلاقات الودية لعمان مع المملكة العربية السعودية وإيران وغيرهما من أصحاب المصلحة في الصراع اليمني بتسهيل المفاوضات بطريقة لا تستطيع دول أخرى في تحقيقها. يأتي هذا في سياق تاريخ عُمان الراسخ في محاولة جلب الأطراف المتصارعة من جارتها الغربية المباشرة اليمن إلى طاولة المفاوضات في منعطفات حرجة.[2]

ويمكن القول إن عمان لم ترغب في معارضة شركائها في مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق باليمن، لكنها تقدر أيضًا علاقاتها البناءة مع إيران. وبدلاً من

---

[1] خميس بن علي بن خميس السنيدي، " السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه الأزمة اليمنية 2015–2020"، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2020، ص 62.

[2] ELEONORA ARDEMAGNI, "YEMEN–SYRIA: OMANI NICHE DIPLOMACY IN GULF'S POWER TRANSITION", Online Published Paper, ISPI online, Aug 2015, p. 2, Available at: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/yemen–syria–omani–niche–diplomacy–gulfs–power–transition–13785

الانحياز لطرف في الصراع، عملت عُمان كجسر دبلوماسي، حيث جلبت المتحاربين الرئيسيين في الصراع إلى طاولة المفاوضات سعياً للتوصل إلى حل سياسي. على الرغم من أن الحرب في اليمن لا تزال دون حل، إلا أن مكانة عمان كطرف محايد له علاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في النزاع كان لا يقدر بثمن.

ومن أجل تعزيز رؤيتها لحل سلمي للأزمة اليمنية، سهلت عمان الوساطة والحوار بين الأطراف المتحاربة في اليمن، واستضافت محادثات رسمية وغير رسمية بين حكومة هادي والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي، والدول الإقليمية المنخرطة في الأزمة مثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقوى دولية مثل الولايات المتحدة وبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي.[1]

وفي مايو 2015 استضافت عمان مفاوضات عرفت ب "جولات مسقط التفاوضية"، والتي استمرت حتى نوفمبر 2016، وتضمنت جولات للتفاوض بين هادي والحوثيين، وممثلين عن الحوثيين والسعودية، ومفاوضات بين مسؤولين أمريكيين وقيادات من الحوثيين، مثل صالح الصماد رئيس المجلس السياسي لجماعة أنصار الله الحوثية. كما تضمنت الجولات لقاء بين وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وممثلي الحوثيين.[2]

وقد كان التفاوض في جولات مسقط التفاوضية بشكل رئيس حول وقف العمليات العسكرية للتحالف العربي، وذلك مقابل أن يلتزم الحوثيين بتطبيق قرار مجلس

[1] مبروك ساحلي، "التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن"، **دراسات الشرق الأوسط**، 12-2 (2020)، ص 467، متاح على: https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1017308

[2] خميس بن علي بن خميس السنيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

الأمن الدولي رقم 2216 لعام 2015، والذي ينص على أن ينسحب الحوثيين من المدن المسيطرين عليها، فضلًا عن التخلي عن السلاح الذي استولوا عليه من معسكرات الجيش في اليمن، إلا أن رهان أطراف الأزمة على قدرتهم على الحسم العسكري أدى في النهاية إلى الفشل في التوصل إلى تسوية نهائية.[1] فقد حضر الجولة الختامية جون كيري وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، والذي طرح مبادرة تنص على إعلان هدنة، وتكوين حكومة وحدة وطنية، وتسليم الحوثيين السلاح، إلا أن الحكومة برئاسة هادي رفضت المبادرة، وفضلت الحسم العسكري. وقد تمثلت أهم إنجازات الجولات فيما يتعلق بالإطار الإنساني ودعم جهود الإغاثة الإنسانية.[2]

ويمكن القول إن عمان عملت كقناة خلفية حاسمة للتواصل بين أطراف الأزمة؛ وذلك نظرًا لعدم وجود علاقات رسمية بين المملكة العربية السعودية وإيران أو الحوثيين. مما وفر مكانًا محايدًا لإجراء المفاوضات. نتيجة لمبادرات تسهيل الحوار في اليمن، أقامت عمان علاقات ودية مع المملكة العربية السعودية وحلفاء الإمارات اليمنيين، ورسخت نفسها كجسر لا غنى عنه بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية، ومن ثم حظيت بثناء دولي على الطبيعة البناءة لجهودها الدبلوماسية.

وقد جاء اختيار مسقط لعقد جولات التفاوض بسبب أنه لا يمكن أن يُنظر إلى مسقط على أنها قريبة جدًا من أي فصيل معين، كما أنها الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت المشاركة في العمليات العسكرية ضد الحوثيين، وهو ما أكسبها ثقة الحوثيين وثقة إيران، فقد وصل مستوى الثقة بين مسقط والحوثيين إلى درجة أن بعض قادة الحوثيين أقاموا في السلطنة من أجل السفر إلى الخارج والمشاركة في محادثات السلام

[1] **المرجع السابق**، ص ص 59–60.

[2] **المرجع السابق**، ص 60.

والإشراف على العلاج الطبي للمقاتلين المصابين.[1] باختصار يمكن القول إن عمان أصبحت قناة خلفية حيوية بين الأطراف المتحاربة. كما كانت وسيطًا مقبولًا من جميع أطراف الأزمة والفاعلين الإقليميين والدوليين بها.

وقد استمرت السلطنة في استضافة شخصيات من جميع أطراف الصراع اليمني محليًا وخارجيًا. وبسبب هذا ووفقًا للدور الجوهري الذي لعبته في محاولة تسوية الأزمة اليمنية، دعا إسماعيل ولد الشيخ المبعوث الدولي الثاني لليمن سلطنة عمان للمشاركة في المجموعة الدولية للتوصل إلى حل للأزمة اليمنية، وذلك في ديسمبر 2016، وقد تألفت من أربع دول في البداية هي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، السعودية، الإمارات، وقد انضمت عمان إليهم بعد ذلك لتصبح مجموعة خماسية، وقد اختصت عمان في تلك المجموعة بالتواصل والتنسيق مع الحوثيين، باعتبارها الوسيط الوحيد الذي يحظى بثقة الحوثيين.[2]

وقد سعت عمان لتحقيق التواصل بين الجنوبيين والحكومة اليمنية بشأن المطالب الانفصالية للجنوبيين، فمنذ أبريل 2017 ظهرت أزمة جديدة بين المجلس الانتقالي الجنوبي صاحب المطالب الانفصالية وبين الحكومة اليمنية المتمسكة بوحدة اليمن. وفي 26 ديسمبر 2018 زار نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك مسقط طلبا لدعم عمان لتطلعات الحكم الذاتي لجنوب اليمن. وأشاد يحيى غالب الشعيبي عضو وفد المجلس الانتقالي الجنوبي بعلاقة جنوب اليمن مع عمان ووصفها

[1] Hamood Sulaiman Saif Alabri, "Oman's Neutral Foreign Policy: Evaluation and Challenges" **Master Thesis**, Department of Political Science, College of Economics and Political Science, Sultan Qaboos University, 2019, p.66.

[2] خميس بن علي بن خميس السنيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

بأنها "لا تقل أهمية" عن علاقتها بـ "جارتها الكبيرة" السعودية و "الحليف الأبرز" الإمارات. وعلى الجانب الآخر بينما استضافت عُمان مسؤولين من المجلس الانتقالي الجنوبي، فهي حريصة على عدم تنفير حكومة هادي من القيام بذلك، والحفاظ على حيادها.[1]

وفي عام 2019 نتيجة لاستهداف الحوثيين لأهداف داخل الأراضي السعودية، مثل استهداف مطار أبها في يونيو 2019، والهجوم الحوثي على المنشآت النفطية في شرق السعودية في سبتمبر 2019، اتجهت السعودية نحو عمان من أجل بعث المفاوضات والمحادثات من جديد، ووفقًا لذلك فقد زار خالد بن سلمان نائب وزير الدفاع السعودي مسقط، وقد تضمنت الزيارة عدة اجتماعات بين السعوديين وممثلين عن الحوثيين. وقد نجحت تلك المباحثات، حيث أعلنت السعودية بعدها إطلاق سراح 200 سجين حوثي، وفتح مطار صنعاء لنقل مصابي الحوثيين لتلقي العلاج.[2]

وفي ديسمبر 2019 قام وزير خارجية عمان يوسف بن علوي بزيارة طهران، والتقى مع روحاني الرئيس الإيراني آنذاك، وعلي شمخاني الأمين الأعلي للأمن القومي الإيراني، وذلك لبحث الأزمة اليمنية، وقد صرح يوسف بن علوي عقب الزيارة بأن:

[1] Leon T Goldsmith, "OMAN – The conflict in Yemen endangers Oman's neutrality | The Maghreb and Orient Courier", **The Maghreb and Orient Courier**, issue 40, June2 2018, p. 2, Available at: https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/oman/oman-the-conflict-in-yemen-endangers-omans-neutrality/

[2] خميس بن علي بن خميس السنيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

"إيران وعمان يمكنهما تقديم حلول مناسبة للمشاكل الإقليمية وخاصة اليمن، وأن هناك اليوم علامات واعدة لحل الأزمة اليمنية".[1]

كثفت عمان جهودها في الآونة الأخيرة تحديدًا خلال عامي 2020 و2021 لتشجيع الأطراف المتحاربة في اليمن على السعي لتحقيق السلام. فكانت مسقط مشغولة بالحركة الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد طريقة لإنهاء الحرب المستمرة منذ ست سنوات في اليمن. وقد تم إعادة تنشيط هذه الجهود مرة أخرى في أوائل عام 2021 من خلال تسهيل المحادثات بين الأطراف المتحاربة في الصراع والممثلين الدوليين في مسقط.

ففي توجه آخر للسعودية نحو جهود عمان للوساطة قام وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بزيارة رسمية إلى مسقط في 24 فبراير 2021،[2] وتبع تلك الزيارة اجتماع في مسقط في 26 فبراير 2021 بين المبعوث الأمريكي الخاص ليندركينج ووزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي وكبير مفاوضي الحوثيين محمد عبد السلام.[3] ويعني ذلك انتصارًا كبيرًا في السياسة الخارجية للسلطان الجديد هيثم بن طارق.

---

[1] سبوتنيك عربي، "يوسف بن علوي يوجه دعوة عاجلة من إيران إلى دول الخليج"، 2 ديسمبر 2019، متاح على: https://bit.ly/3Amzyrc

[2] Abdullah Baabood, **Omani Perspectives on the peace process in Yemen**, Berghof Foundation, 2021, p. 9.

[3] Aziz El Yaakoubi, "U.S Officials Have Met Yemen's Houthis as Washington Seeks End to War - Sources," **Reuters**, 3 March 2021, Available at: https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-usa-idUSKBN2AV1VH.

وقد رحبت عمان بالمبادرة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية في 22 مارس 2021 للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، وأكدت السلطنة أنها ستواصل العمل مع المملكة والأمم المتحدة والأطراف اليمنية المعنية للتوصل إلى تسوية سياسية تعيد أمن اليمن واستقراره وإحلال السلام في المنطقة .[1]وقد قام كل من المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن جريفيث والمبعوث الأمريكي الخاص تيم ليندركينج برحلات مكوكية بين مسقط والرياض وعدن منذ أن اقترحت المملكة العربية السعودية مبادرتها للسلام. وقد أعرب جريفيث في إحاطته إلى مجلس الأمن الدولي في 15 يونيو 2021 عن امتنانه الخاص لعمان.[2]

ثالثاً: جهود عمان الإنسانية

عملت عمان كجسر دبلوماسي بين الحوثيين وجهود الأمم المتحدة للسلام، فقد لعبت دورًا هامًا في تبادل الأسرى والرهائن وتقديم المساعدات الإنسانية الحيوية لليمن للمساعدة في تخفيف الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلاد.

بعد عدة هجمات انتحارية في صنعاء تبناها تنظيم الدولة الإسلامية في مارس 2015، تم نقل أربعين جريحًا يمنيًا إلى مستشفيات في عمان. استضافت عُمان

---

[1] روسيا اليوم، "سلطنة عمان ترحب بمبادرة السعودية لحل الأزمة اليمنية"، 23 مارس 2021، متاح على: https://bit.ly/3tN4oYl

[2] مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، " إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث كما تلاها أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة"، 15 يونيو 2021، متاح على: https://bit.ly/3fLdA7F

محادثات السلام، وعملت كوسيط مع إيران، وتفاوضت على إطلاق سراح الرهائن، وساعدت في إجلاء الدبلوماسيين الأمريكيين من صنعاء. استخدمت عُمان قربها من اليمن لإيواء ومعالجة الفارين من الصراع ولتكون بمثابة نقطة دخول للمساعدات الخارجية الحاسمة إلى اليمن.[1]

ومع استمرار الصراع اليمني، حافظت عمان على دورها المحايد في اليمن مع الاستمرار في تعزيز الحوار بين الأطراف المتصارعة وتقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. بينما لم تكشف وزارة الخارجية العمانية عن الأرقام الرسمية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، يُعتقد أن عمان استضافت أكثر من 25000 لاجئ يمني فروا من الصراع ، معظمهم من محافظتي حضرموت والمهرة في جنوب اليمن. كما قدمت عمان المساعدات لليمن، بما في ذلك المساعدات المالية والغذاء والمياه والإمدادات الطبية والمأوى.[2]

وقد كانت العلاقة الودية بين عُمان وإيران حيوية في السماح لها بنقل المساعدات الإنسانية الإيرانية إلى اليمن، حيث منع الحصار الجوي والبحري الذي فرضه التحالف بقيادة السعودية منذ 2015 إيران من القيام بذلك بسبب مخاوف بشأن عمليات تسليم أسلحة إيرانية محتملة إلى الحوثيين. كما ساعدت عمان في تأمين الإفراج عن المدنيين الأجانب الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة في اليمن منهم صحفي أمريكي ومواطن سنغافوري في يونيو 2015، ومواطن فرنسي في أغسطس 2015، بالإضافة إلى ثلاثة سعوديين وأمريكيين ومواطن بريطاني أسرهم الحوثيون، تم إطلاق سراحهم جميعًا بمساعدة عمانية.[3]

---

[1] Abdullah Baabood, **Op.Cit**., p.7.

[2] **Ibid**.

[3] Abdullah Baabood & Ahmed Baabood, **Op.Cit**., p p.170-171.

في أكتوبر 2020، قامت سلطنة عمان بدور محوري في المحادثات بين الحوثيين والولايات المتحدة، وقد نتج عن المحادثات صفقة شملت استقبال ما يقرب من 240 يمني يقيمون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين، عادوا من عمان عقب تلقي العلاج، وفي المقابل قام الحوثيون بالإفراج عن رهينتين أمريكيتين، وقد وجه روبرت سي أوبراين مستشار الأمن القومي الأمريكي الشكر للسلطان العماني هيثم بن طارق على دوره المحوري في إتمام الصفقة.[1]

رابعاً: الموقف العماني والخلاف مع السعودية والإمارات

ظهرت بعض الخلافات بين عمان والسعودية والإمارات، وذلك نتيجة للعلاقات الودية التي تتمتع بها سلطنة عمان مع إيران؛ إذ أن عمان تتمتع مع إيران بعلاقات ودية متوازنة تاريخيًا حتى قبل اندلاع الأزمة اليمنية، ويمكن القول إن عمان لم تعتبر طموحات إيران الإقليمية ودعمها الضمني لميليشيات الحوثي في اليمن تهديدات كبيرة من قبل القيادة العمانية. وبدلاً من ذلك، كانت مخاوف عمان الرئيسية تتمثل في عدم القدرة على التوصل إلى حل وسط سياسي في اليمن، وعدم اليقين الناجم عن صراع طويل الأمد، وإمكانية استغلال المتشددين المتطرفين لعدم الاستقرار في اليمن.

وكانت بعض وسائل الإعلام المتحالفة مع السعودية والإمارات العربية المتحدة قد روجت لنظريات المؤامرة التي تزعم تهريب الأسلحة المدعوم من عمان، واتهمت

[1] بي بي سي عربي، " الحرب في اليمن: الحوثيون يفرجون عن رهينتين أمريكيين ضمن اتفاق تبادل الأسرى"، 15 أكتوبر 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54496301

السلطنة بالتحالف مع حمود سعيد المخلافي، وهو شخصية من جماعة الإخوان المسلمين من تعز، لتشويه سمعة السياسات العمانية في المهرة التي تعتبر أحد مناطق النفوذ العماني في اليمن، والتي ارتبطت بعلاقات تاريخية مع عمان، وتعتبر منطقة حيوية لأمنها.[1] وكان تأثير عمان على قبائل المهرة دافعًا رئيسًا للتعزيزات العسكرية السعودية والإماراتية في المحافظة. وأثارت هذه المعلومات المضللة مخاوف عمان بشأن النوايا الحقيقية للسعودية والإمارات. في غضون ذلك، حاولت المملكة العربية السعودية إنشاء مدارس سلفية في المهرة كوسيلة لكسب نفوذ ديني في المحافظة. علاوة على ذلك، شاركت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عسكرة المحافظة.[2]

وقد ألقت الاتهامات بتواطؤ عمان في تهريب أسلحة إيرانية إلى قوات المتمردين الحوثيين بظلالها على سمعة عمان في الحياد. علاوة على ذلك، أعربت بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن شكوكها في حياد عمان بسبب علاقاتها الجيدة طويلة الأمد مع إيران.[3] وكان تفجير منزل السفير العماني في صنعاء في سبتمبر 2015 مصدر توتر بين عمان والتحالف الذي تقوده السعودية، مما دفع عمان

[1] Leon T Goldsmith, **Op.Cit**., p. 3.

[2] **Ibid**, p. 3.

[3] **Ibid**.

لاستدعاء السفير السعودي في عمان للمطالبة بتفسير. وقد نفى المتحدث العسكري للتحالف العميد الركن أحمد العسيري استهداف قوات التحالف لمنزل السفير.[1]

كان مصدر القلق الرئيس لسلطنة عمان وشكوكها نحو السعودية والإمارات هو وجود دليل على زيادة النفوذ السعودي والإماراتي في محافظة المهرة. قدمت عمان الدعم للمجلس العام للمهرة وسوقطرة برئاسة نجل آخر سلطان المهرة. كان هذا التنظيم وسلطنة عمان قلقين للغاية من احتمال إنشاء "قوات النخبة المهرة" المدعومة من الإمارات في عام 2017، المكلفة بتأمين حدود المهرة ومطارها في ضوء العلاقات المتوترة بين مسقط وأبو ظبي. في أواخر عام 2017 سحبت الإمارات وجودها الصغير (باستثناء مكتب المخابرات)، ولكن سرعان ما تبع ذلك وصول القوات السعودية لغرض ظاهري وهو منع تهريب الأسلحة والبضائع الأخرى إلى الحوثيين.[2]

في نوفمبر 2017، دخلت القوات السعودية محافظة المهرة، واستولت على منشآت حيوية منها مطار الغيضة وميناء نشطون وميناء صرفيت وشحين على الحدود مع عمان. كما نشر السعوديون قواتهم في أكثر من 12 موقعًا على طول ساحل المهرة وطردوا موظفي المطار، مما يقلق سكان المهرة بدرجة كافية لدفع الآلاف للانضمام إلى الاحتجاجات في أبريل 2018 للمطالبة بانسحاب القوات السعودية. وقد تفاقمت التوترات بسبب تقارير عن سعى السعوديين لتسهيل إنشاء معهد سلفي في المهرة،

[1] سبوتنيك عربي، " عُمان تستدعي السفير السعودي للاحتجاج على قصف منزل سفيرها في صنعاء"، 20 سبتمبر 2015، متاح على:
https://arabic.sputniknews.com/20150920/1015678256.html

[2] Ahmed Nagi, "Eastern Yemen's Tribal Model for Containing Conflict" **published paper**, Carnegie Middle East Center, 2020, p. 8.

وكانوا يحاولون إحياء مشروع قديم لخط أنابيب لنقل النفط إلى ساحل المهرة من أجل تجاوز مضيق هرمز.[1]

في أغسطس 2019، كانت هناك قوات سعودية في المطار الرئيس والميناء وعند نقاط التفتيش على طرق التهريب المحتملة. استمرت الاحتجاجات المحلية، لكن كل الدلائل تشير إلى أن السعوديين راسخون بقوة ومن غير المرجح أن يغادروا حتى انتهاء الحرب. ولقد أدى الدور السعودي إلى إعاقة النشاط العماني، لكن لم ترغب الرياض ولا مسقط في قول أي شيء علنًا بما يؤدي إلى تفاقم الوضع الحساس.[2] ومع ذلك، كان من الواضح أن مسقط رأت الوجود السعودي والإماراتي السابق في المهرة بمثابة توغل في منطقة طالما اعتبرتها عمان حيوية لأمنها.

وعلى الرغم من أن وجود قوات التحالف وإنشاء قوات الحزام الأمني بدعم من الإمارات ساعد على استقرار بعض المناطق في جنوب اليمن، وتخفيف بعض المخاوف الأمنية في عمان. إلا أن المشاركة الأجنبية المتزايدة في المهرة ربما تكون مقلقة بالنسبة لسلطنة عمان. هذا الوجود العسكري على أعتابها ليس شيئًا يمكن الاستخفاف به. وقد عززت جهود الإمارات لتأمين ولاء المسؤولين في عدن وحضرموت، ولتوصيل المساعدات عبر الهلال الأحمر الإماراتي مخاوف عمان بشأن أنشطتها على طول الحدود العمانية اليمنية.[3]

---

[1] أ. وسيم سالم عبد الله المزوغي، "فاعلية السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، ع 25، مج 4، 2020، ص ص 50-51.

[2] Leon T Goldsmith, **Op.Cit**., p. 4.

[3] Ahmed Nagi, **Op.Cit**., p. 9.

اعتبرت عُمان مثل هذه التحركات تهديدًا جيواستراتيجيًا وانحازت إلى القبائل المحلية في المهرة لمواجهة نفوذ قوات النخبة المهرة المتحالفة مع الإمارات العربية المتحدة والحفاظ على توازن القوى الحالي في المنطقة. كانت عمان قلقة من التقسيم المحتمل للبلاد وأي تدخل في مستقبل الدولة اليمنية مما يقوض أمنها.[1]

بينما لم تعد الإمارات العربية المتحدة تحتفظ بوجود عسكري مباشر في المهرة، فإنها تواصل دعم المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، الذي لا يزال على خلاف مع الحكومة المعترف بها دوليًا وبعض الفصائل القبلية من السكان، على الرغم من عدة اتفاقيات. علاوة على ذلك، فإن اصطفاف المجلس الانتقالي الجنوبي مع الإمارات العربية المتحدة هو مصدر قلق للحكومة العمانية، التي لديها مخاوف بشأن نوايا الإمارات في جنوب اليمن.[2]

يمكن القول أن مسألة استقلال الجنوب بالتأكيد أحد الاعتبارات الجيوسياسية الرئيسية لعمان، لأن هذا من شأنه أن يمنح الإمارات درجة أكبر من النفوذ في مستقبل جنوب اليمن. ومع ذلك، فإن تركيز عمان ينصب على الحرب بالوكالة بين حليفيها إيران والمملكة العربية السعودية وما يترتب على ذلك من تأثير مزعزع للاستقرار على اليمن.

[1] Leon T Goldsmith, **Op.Cit**., p. 4.

[2] **Ibid**.

المحور الثاني: محددات الموقف العماني تجاه الأزمة اليمنية

توجد عدة محددات تؤثر بشكل واضح في المواقف العمانية تجاه الأزمة اليمنية، ويتضح أهمها فيما يلي:

أولاً: البعد الجيوسياسي

تعتبر اليمن دولة جوار مباشر لسلطنة عمان؛ إذ تشترك سلطنة عمان مع اليمن في حدود جغرافية تمتد من سواحل بحر العرب جنوبًا وحتى الحدود السعودية العمانية شمالًا بمسافة تقدر بحوالي 300 كم.[1] وبما أن اليمن دولة جوار مباشر لعمان فإنها تعتبر عمقًا استراتيجًا لها، ومن الممكن أن تنتقل الفوضى في اليمن إلى عمان، وتهدد أمنها القومي بشكل مباشر، لذا فعمان حريصة على استقرار اليمن وإنهاء الفوضى وحالة الفراغ السياسي.

وبهذا فإن عمان قلقة من امتداد الصراع إليها، كما كانت عمان قلقة للغاية من أن القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد استغلت الأزمة في اليمن لتجنيد المزيد من المقاتلين. تم تسليط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها عمان عندما اشتبه في أن سعيد كواشي أحد الإرهابيين المتورطين في هجمات باريس الإرهابية عام 2015، قد عبر حدود عمان لتلقي تدريب إرهابي في اليمن.[2] استخدمت عمان علاقاتها الوثيقة مع زعماء قبائل المهرة لمواجهة التهديد، وأقنعت هؤلاء القادة بعدم السماح لمقاتلي القاعدة

[1] منتدى السياسات العربية، "العلاقة بين سلطنة عمان وجماعة الحوثي: المحددات وآفاق التقارب المستقبلي"، **ورقة منشورة**، 2020، ص 5، متاح على: https://bit.ly/340blFm

[2] Abdullah Baabood & Ahmed Baabood, **Op.Cit**., p 172.

في شبه الجزيرة العربية بدخول مسقط من خلال تزويد المهرة بالمساعدة المالية والرعاية الصحية والخدمات التعليمية.[1]

ويتعلق البعد الجيوستراتيجي أيضًا بمحافظة المهرة التي تقع في شرق اليمن ترتبط مع عمان بعلاقات تاريخية، وتتداخل مع محافظة ظفار العمانية بشكل كبير، وتعتبر المهرة ثاني أكبر محافظات اليمن من ناحية المساحة، وتعتبر سلطنة عمان محافظة المهرة جزءًا من أمنها القومي؛ إذ ان المهرة كانت بمثابة عمقًا استراتيجيًا إبان ثورة ظفار، وخلال الفترة من 1965 حتى 1975 شنت جبهة تحرير ظفار حرب عصابات على سلطنة عمان من خلال المهرة، ومنذ ذلك الوقت قامت عمان بالتفاهم مع السكان المحليين في المهرة وإجراء ترتيبات أمنية في المحافظة، وذلك بهدف تأمين حدودها، وبالتالي الحفاظ على أمنها القومي.[2]

كما قامت عمان بكسب ولاء شيوخ القبائل في المهرة، وذلك من خلال جعل حدودها مرنة مع المهرة؛ إذ يحمل عدد كبير من سكان المهرة الجنسيتين العمانية واليمنية ويتنقلون بحرية بين البلدين. فضلًا عن تقديم الهدايا والمساعدات المالية والإنمائية لشيوخ القبائل، وقد أدى سخاء الحكومة العمانية للقبائل في المهرة إلى ولائهم الشخصي للسلطان قابوس، والذي كان عاملاً رئيسياً في تعزيز أمن الحدود في عمان.[3] لذلك فعمان تتمتع بنفوذ قوي داخل المهرة، وقد حافظت عمان منذ ذلك الحين على وجود مؤثر في المهرة واعتبرت المحافظة حاجزًا ضد المشاكل الناتجة عن التاريخ اليمني المضطرب الحديث.

---

[1] **Ibid**, p. 173.

[2] منتدى السياسات العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[3] **المرجع السابق.**

ومما سبق يمكن القول إن عمان ترفض الوجود السعودي والإماراتي في المهرة التي تعتبرها منطقة حيوية لأمنها القومي. كما أن عمان لا تزال يقظة بشأن احتمالات التهديدات القادمة من اليمن، مثل الامتداد العابر للحدود للجماعات المتطرفة والعنف، والهجرة الجماعية للاجئين اليمنيين إلى الأراضي العمانية واحتمال انجرار الجيش العماني إلى مستنقع باهظ التكلفة في المهرة للحفاظ على الاستقرار على حدودها.

ثانياً: المحدد التاريخي

تعود العلاقات بين عمان واليمن إلى ما لا يقل عن 1500 عام، حيث هاجر بعض سكان عمان الأصليين من اليمن. وتشترك عُمان واليمن في جذور قبلية وتاريخية ولغوية عميقة وعلاقات وثيقة.[1] كما كان تمرد ظفار 1962–1976 تجربة تكوينية في تطوير السياسة الخارجية لسلطنة عمان ولحظة حاسمة في علاقاتها الثنائية مع الدول المجاورة وبشكل خاص اليمن. حيث شهدت ظفار المحافظة الواقعة في أقصى جنوب عمان تمردًا انفصاليًا عنيفًا مدعومًا من الماركسيين بدعم من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، أو جنوب اليمن، وراعيها السياسي الاتحاد السوفيتي. وعند بداية حكم السلطان قابوس في 1970 كانت الأولوية الأولى لجلالته هي قمع هذا التمرد الذي كان يهدد بتقسيم البلاد، وهو ما حققه بدعم عسكري من المملكة المتحدة والأردن وإيران. على الرغم من انتهاء القتال في عام 1976، لم يتبادل البلدان السفراء حتى عام 1987.[2]ومنذ ذلك الحين أصبح الحفاظ على علاقات الجوار البناءة مع اليمن المستقر أحد أهم أهداف السياسة الخارجية العمانية الرئيسية.

---

[1] Abdullah Baabood, **Op.Cit.**, p.2.

[2] خالد علي عبد الله الحارثي، "دبلوماسية السياسة الخارجية العمانية تجاه الثورات العربية"، **رسالة ماجستير**، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2016، ص 40.

وبعد توحيد اليمن في عام 1990، ظلت العلاقات الثنائية بين عمان واليمن ودية. وخلال الحرب الأهلية اليمنية عام 1994، امتنعت عمان عن الانحياز لأي طرف، ودعا السلطان قابوس الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض إلى صلالة عاصمة محافظة ظفار لإجراء مفاوضات. بعد توقف المحادثات، ظلت عُمان محايدة ومنحت حق اللجوء لسالم البيض المهزوم بعد انتصار صالح.[1] ولقد سمحت هذه القرارات الدبلوماسية المحسوبة لعمان بالبقاء على علاقة جيدة مع القيادة السياسية وجماعات المعارضة في اليمن، مما مكّن عمان من أن يُنظر إليها على أنها وسيط موثوق به من قبل جميع الفصائل في اليمن.

ثالثاً: عامل القيادة السياسية

يعتبر السلطان قابوس سلطان عمان السابق مؤسس السياسة الخارجية لعمان منذ 1970، فعقب تمرد ظفار رغب قابوس في إقناع والده بتغيير شكل الحكم، والتركيز على تنمية البلاد، إلا أن والده قام بتحديد إقامته ومنعه من تنفيذ أفكاره تلك، وفي 1970 عندما وصل قابوس إلى الحكم عمل على تأسيس برنامج إصلاحي لعمان من كافة النواحي، وتأثرت السياسة الخارجية بالطبع بهذا البرنامج، ومع التغيرات المحيطة كانت القيادة المستقرة والحاسمة ثابتة في كافة الأجواء، ووحدت القيادة الحذرة للسلطان قابوس البلد المتنوع جغرافياً واجتماعياً ، وأنشأ مقاومة قوية لأي تدخل خارجي.[2]

[1] **المرجع السابق**، ص 41.

[2] **المرجع السابق**، ص 42.

كما تأثرت السياسة الخارجية لعمان بدرجة كبيرة بشخصية السلطان قابوس، وكانت القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية تخضع لرؤيته هو فقط، حيث تبنى مواقفًا واقعية حيادية للتعامل مع المتغيرات التي جرت في المنطقة، واعتمد على مبادئ الوساطة والاعتدال، وتخلى عن المواقف المتطرفة الانحياز، ودعم استقرار المنطقة، تحقيقًا لاستقرار عمان وحفاظًا على مصالحها.[1] فقد اتبع السلطان قابوس نهجًا عقلانيًا موضوعيًا في سياسته الخارجية بصفة عامة.

وقد عمل السلطان على تحسين علاقاته وإقامة علاقات دبلوماسية فعالة مع كل دول الجوار، كما قام بحل المشكلات الحدودية العالقة بينه وبين دول الجوار، وأنهى خلافه الحدودي مع اليمن في أكتوبر 1992.[2] كما كان لخطابه السياسي دورًا بارزًا على مستوى المجتمع الدولي، فالتزم السلطان في خطاباته بالحياد والوسطية والاتزان تجاه كافة الدول، فضلًا عن عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بأي شكل كان.[3]

وقد اتبعت عُمان تقليديًا بعد عام 1970 سياسة خارجية براجماتية، تفضل عدم الاعتداء وعدم التدخل وتعزيز الوساطة والحوار السياسي والتفاوض، وعملت على التصرف كمفاوض منصف بين الأطراف المتصارعة في اليمن وكذلك الأطراف الخارجية المهتمة. وبذلك استطاعت أن تجعل من نفسها مفيدة للقوى الكبرى في المنطقة.

---

[1]Mohra Al Zubair, "Oman, Iran, and the United States: An Analysis of Omani Foreign Policy and Its Role as an Intermediary", **Master Thesis**, Harvard University, 2017, p. 11.

[2] **Ibid**, p. 12.

[3] **Ibid**.

وعقب وفاة السلطان قابوس وتولي السلطان هيثم بن طارق الحكم في يناير 2020، يمكن القول إن السلطان الجديد واصل السير على ذات المسار الذي رسمه سلفه، حيث استمر في الالتزام بالوساطة والحياد، وتعهد بالسير على نهج السلطان قابوس (نهج الحياد البناء)، وهو أمر غير مفاجئ لاسيما أنه في الفترة من 1986-1994 كان يشغل منصب أمين عام وزارة الخارجية، ثم أمينًا عامًا لمجلس الوزراء من 1994-2002.[1]

رابعاً: سياسة التحوط الاستراتيجي

"إن نظرية التحوط الاستراتيجي تعبر في الأساس عن اتباع منهج معتدل أو طريق وسطي تقوم على التوازن الناعم والتوازن الصلد، حيث تتعاون الدولة المتحوطة مع مصدر تهديد أمنها الوطني لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة"[2]، ومن ثم فإن سياسة التحوط الاستراتيجي تعتبر أحد العوامل المساهمة في بلورة السياسة الخارجية لعمان بشكل عام، وسياستها الخارجية تجاه اليمن بشكل خاص؛ إذ تتبع سلطنة عمان سلوكًا خارجيًا محايدًا تجاه القضايا والصراعات الإقليمية، والتي تكون الدولة المهددة لها طرفًا فيها، وتقوم ببذل الجهد لحل تلك الصراعات، وهذا المبدأ يعتبر أحد مبادئ سياسة التحوط الاستراتيجي، ويتضح ذلك جليًا في مواقف

[1] الخليج أونلاين، "من هو سلطان عمان هيثم بن طارق"، يناير 2022، متاح على : https://bit.ly/3qLN44p

[2] علاء رفيق منصور- أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة 2022

عمان تجاه الأزمة اليمنية وتعاملها مع إيران المنخرطة في تلك الأزمة.[1] هذا فضلًا على أن عمان يربطها تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وفي المقابل تتمتع بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية قوية مع إيران، وتتبع أسلوب الحياد في الصراعات الإقليمية لاسيما إذا كانت إيران أحد أطرافها،[2] ويعبر الصراع اليمني عن هذا بشكل واضح، وكل ذلك يعود إلى سياسة التحوط الاستراتيجي التي تتبعها سلطنة عمان.

وتتحوط عمان في سياستها الخارجية تجاه إيران من خلال الانخراط معها في علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية، وذلك تجنبًا للمواجهة المباشرة غير المتكافئة مع إيران، وتستفيد عمان من العلاقة الصراعية بين إيران ودول الخليج العربي.[3] وقد مكنت سياسة التحوط الاستراتيجي عمان من القيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية، وهو ما بدى جليًا خلال الأزمة اليمنية الراهنة.

المحور الثالث: الدور المستقبلي لعمان في حل الصراع

إن عمان مصرة على أن أي قرار يتعلق بمستقبل اليمن يجب أن يشمل كلاً من الحوثيين وحكومة هادي، مع دعم إيران والسعودية والولايات المتحدة. وعليه تسعى

[1] د. أيمن إبراهيم الدسوقي، "سياسة التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 215، يناير 2019، ص 31.

[2] **المرجع السابق**، ص 36.

[3] **المرجع السابق**، ص 37.

مسقط جاهدة للحفاظ على العلاقات مع جميع هذه الأطراف وتنميتها مع تشجيع الحوار في جو محايد.[1]

إن السلطان هيثم قد أكد على استمراره في نهج الحياد البناء، وبالتالي نستنتج أن السلطان الجديد سيسعى إلى تعزيز العلاقات مع الحلفاء الإقليميين مع تعزيز الحلول السلمية للصراعات الجارية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. يمثل اليمن عقبة رئيسة أمام الاستقرار الإقليمي وفرصة لسلطنة عمان لممارسة توازنها الدبلوماسي. مع سعي المملكة العربية السعودية للخروج من الصراع الذي طال أمده، ستوجه مسقط جهودها نحو استضافة المحادثات من جديد وتعزيز الحوار بين الفصائل المتحاربة في اليمن. فعلى الرغم من أن السياسة العمانية تجاه اليمن لم تتغير في حقبة ما بعد قابوس، إلا أن بداية عهد السلطان هيثم ترافقت مع جهود متجددة لتحقيق سلام دائم في اليمن.

وفيما يتعلق بترتيب تقاسم السلطة المحتمل في اليمن، لم تُظهر عُمان أي تفضيل معين. ونستنتج أن عمان تتصور حلًا سياسيًا للصراع يشمل كل أصحاب المصلحة المحليين والأجانب. على وجه الخصوص، حيث تفضل عمان اتفاق سلام يتضمن مصالحة وطنية واتفاقًا على تقاسم السلطة بين الأطراف اليمنية المتحاربة وتنازلات من كل من المملكة العربية السعودية وإيران. بالإضافة إلى ذلك، فإن النتيجة المثالية لعمان تشمل وقف الصراع، وإخراج القوات الأجنبية من اليمن، والعودة إلى اتفاقية ستوكهولم لعام 2018. حيث إن تحقيق سلام دائم في اليمن يعد الأولوية الأولى لسلطنة عمان، ومن المرجح أن تدعم مسقط أي مبادرة تعمل نحو هذا الهدف، حتى لو كان ذلك ينطوي على استقلال الجنوب أو الفيدرالية.

[1] Abdullah Baabood, **Op.Cit.**, p.8.

ونستنتج كذلك أنه بينما تعتقد عمان أن الحل السياسي للصراع اليمني يجب أن يأتي من اليمن نفسها، فإنها تدرك أيضًا أن أي قرار سيتطلب دعم الرعاة الخارجيين الرئيسيين، أي إيران والمملكة العربية السعودية. لقد دعمت عُمان العديد من مبادرات الأمم المتحدة بشأن اليمن، ومن المرجح أن تكون النتيجة المثالية التي ستحققها عمان في اليمن هي تلك التي يتم التوصل إليها من خلال آليات الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة.

كما قد تدعم عمان أيضًا مبادرة يقودها مجلس التعاون الخليجي بشأن اليمن، شريطة أن تنص هذه المبادرة على انسحاب القوات الأجنبية من اليمن، وربما انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتتطلب مثل هذه المبادرة أيضًا موافقة إيران، وهو ما يمكن أن تعمل مسقط بشكل فعال على تسهيل مثل هذا الاتفاق نظرًا لعلاقاتها الوثيقة مع كل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، فإن علاقات مسقط مع جميع الفاعلين المحليين والخارجيين الرئيسيين في الصراع اليمني تمنحها دورًا فريدًا في التنسيق بينهم والعمل على نزع فتيل التوترات. في هذا الصدد، واصلت عُمان تواصلها مع حكومة هادي لإعادة تأكيد أدوارها كلاعب بنّاء يرغب في إنهاء الحرب الأهلية اليمنية والحفاظ على وحدة اليمن، وفي الوقت نفسه التواصل مع المجلس الانتقالي الجنوبي.[1]

كما نستنتج أن عمان تفضل أي اتفاق يتضمن إغاثة إنسانية لليمن وإنعاش الاقتصاد اليمني، حيث تمثل الكارثة الإنسانية في اليمن تهديدًا أمنيًا كبيرًا لسلطنة عمان، والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية لليمن تؤدي فقط إلى تفاقم الأزمة المتفاقمة. علاوة على ذلك، تفضل مسقط تجنب توغل جهات أجنبية إضافية في

[1] Abdullah Baabood, **Op.Cit.**, p. 9.

اليمن. حيث زادت كل من قطر وتركيا من أنشطتهما في اليمن، وهو تطور يهدد بتصعيد الصراع . كما دعمت عمان مبادرات الأمم المتحدة تجاه اليمن وأي مبادرة سلام ترغب في دعمها ستتطلب بالتأكيد موافقة كل من الأمم المتحدة والشعب اليمني. مع عزم إدارة بايدن على حل ذلك الصراع اليمني الممتد، وما من شك أن عمان ستجد نفسها تلعب دورًا مركزيًا في الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصراع للتوصل إلى حل سياسي دائم.

ومما سبق يمكن القول إن أي تسوية مستدامة في اليمن تتطلب شكلاً من أشكال الاتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية، سواء تم التوصل إليه بشكل مباشر أو من خلال منظمة متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. ونظرًا لأن التوترات بين طهران والرياض لا تزال مرتفعة بشكل ملحوظ، ومن ثم ستسعى عمان إلى تهدئة الموقف من خلال تشجيع التواصل بين الجانبين، ومن خلال الترتيب المحتمل لاجتماع رسمي أو غير رسمي. من أجل إجراء محادثات بين إيران والسعودية يجب تهيئة المناخ وتلبية شروطاً معينة مثل وقف إطلاق النار في اليمن أو وقف الهجمات على الأراضي السعودية من اليمن وغيرها من عوامل التهدئة. إذا كان كلا الجانبين منفتحين بالفعل على مثل تلك المحادثات، فإن مسقط وقتئذ ستكون المرشح الأكثر منطقية كوسيط وستكون المكان المثالي لعقدها نظرًا لقربها من اليمن وعلاقاتها مع الأطراف المتحاربة الرئيسة في ذلك الصراع.

ولا جدال في أن التوصل لاتفاق بين إيران والسعودية يصب بالقطع لصالح أمن اليمن واستقراره وكذلك أمن المنطقة ككل، ويمكن أن يمهد الطريق لترتيبات أمنية إقليمية أكثر شمولاً بما في ذلك إيران. ولما كانت عمان تعطي الأولوية للأمن

الإقليمي، فإنها سوف تلتزم بدعم مثل هذا الاتفاق من خلال التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية في اليمن والعمل كمراقب محايد.

وأخيرًا على الرغم من عدم وجود تواجد عسكري مباشر لها في اليمن، فإن عمان تمتلك بعض النفوذ على بعض الفصائل القبلية في الجنوب، والتي يمكن استخدامها لبناء الدعم لمبادرة سلام محتملة. وجدير بالذكر أنه بعد توحيد اليمن في عام 1990، نشرت عمان قوات حفظ سلام في اليمن لمراقبة وقف إطلاق النار. إلا أن مسقط اليوم قد تفضل أن تقوم الأمم المتحدة بهذا الدور، ومع ذلك من المرجح أن تقبل هذا الدور إذا طُلب منها ذلك.

خاتمة

إجمالاً يمكن القول، إنه من حيث الواقعية البراجماتية، تدرك مسقط جيدًا أنها لا تستطيع منافسة القوة الصارمة لجيرانها الإقليميين، من جيث الموارد المالية الهائلة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أو القدرات العسكرية لإيران. علاوة على ذلك، تدرك القيادة العمانية أن الطبيعة القبلية للخلاف السياسي اليمني لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية. وبالتالي، فإن نطاق التدخل العماني في اليمن محدوداً بسبب معضلة الدبلوماسية المتمثلة في موازنة العلاقات مع الرياض وطهران ورغبتهما في تحقيق التوازن بين "العلاقات الجيدة تاريخيًا مع إيران والعلاقة المتوترة مع المملكة العربية السعودية."، لاسيما بالنظر إلى تاريخها مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات التوجه الماركسي ومشاركة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في تمرد ظفار.

ولعل تورط الجهات الخارجية والأجنبية في الصراع الداخلي اليمني ليس بالأمر الجديد، وكذلك موقف عمان من اليمن والذي ظل دون تغيير نسبيًا لعقود. إن إنشاء حكومة ذات سيادة وتمثيلية يعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق سلام دائم في اليمن.

ولن يتم تحديد ما إذا كان سيكون يمنًا موحدًا أم يمنًا مقسمًا بين شمال وجنوب حتى يتم حسم وحل ذلك النزاع.

إلا أنه قد يؤدي استقلال جنوب اليمن إلى تفاقم مخاوف مسقط بشأن استقرار المهرة، حيث يمكن أن يوفر فرصة للإمارات والسعودية لترسيخ نفسيهما في جنوب اليمن. علاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي الانقسام بين الشمال والجنوب في اليمن إلى استمرار عسكرة البلاد، مع تزويد الرعاة الأجانب بالأسلحة لتعزيز وكلائهم. فضلاً عن أن اليمن المنقسمة لن يؤدي إلا إلى المزيد من المشاكل لعمان فيما يتعلق بالتفاوض على علاقاتها مع إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث سيتعين عليها أيضًا أن توازن علاقاتها بعناية مع شمال اليمن وجنوبه. ومن ثم فإن عمان سوف تفضل سيناريو اليمن الموحد، مع ترتيب لتقاسم السلطة بين الحوثيين وحكومة هادي. ومع ذلك ، ستتطلب هذه النتيجة أيضًا استعداد إيران والمملكة العربية السعودية لوقف الصراع وبدء المحادثات بينهما.

ولا جدال في أن تحقيق السلام في اليمن سيمثل انتصارًا دبلوماسيًا كبيرًا للسلطان العماني الجديد، بينما يفيد أيضًا الاستقرار الإقليمي. ومن ثم فإن حل الأزمة اليمنية يمثل أولوية في السياسة الخارجية لسلطنة عمان، وقد أدت الأزمة الإنسانية المتفاقمة إلى زيادة الشعور بالحاجة الملحة لإنهاء الصراع. في حين أن عمان لا تستطيع تقديم الكثير لليمن من الناحية المالية ، إلا أنها يمكن أن تدعم انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، مما قد يساعد في تنشيط الاقتصاد اليمني المدمر.

علاوة على ذلك، من المرجح أن تلعب عمان دورًا استباقيًا في تعزيز عملية السلام من خلال تنسيقها مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. من المؤكد أن السلطان هيثم سيتطلع إلى إدارة بايدن للحصول على دعم فيما يتعلق بمبادرة سلام

يمنية ، ويمكن أن يقترح وقف إطلاق النار في اليمن كشرط مسبق لمحادثات محتملة بشأن الصفقة النووية بين الولايات المتحدة وإيران.

وإجمالاً يمكن توقع أن تلعب مسقط دورًا مركزيًا في بناء الدعم لعملية السلام داخل اليمن وبين أصحاب المصلحة، مع الاستمرار في استضافة المحادثات والعمل على تهدئة التوترات بين إيران والمملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أنه قد تم الاعتراف بدور عمان مؤخرًا من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة غريفيث الذي أعرب عن امتنانه للسلطان هيثم لالتزامه بجهود السلام في اليمن. كما شكرت وزارة الخارجية الأمريكية السلطان هيثم ووزارة الخارجية العمانية على دعم عمل المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى اليمن .

قائمة المراجع

أولًا المراجع العربية

- ***المقالات العلمية***

1. أ. وسيم سالم عبد الله المزوغي، "فاعلية السياسة الخارجية السعودية تجاه الأزمة اليمنية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، ع 25، مج 4، 2020.
2. د. أيمن إبراهيم الدسوقي، "سياسة التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 215، يناير 2019.
3. مبروك ساحلي، "التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن"، **دراسات الشرق الأوسط**، 12-2 (2020)، ص 467، متاح على: https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1017308

- ***الرسائل العلمية***

1. حاتم بن سعيد بن محمد مسن، "مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005-2016"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2017.
2. خالد علي عبد الله الحارثي، "دبلوماسية السياسة الخارجية العمانية تجاه الثورات العربية"، **رسالة ماجستير**، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2016.

3. خميس بن علي بن خميس السنيدي، " السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه الأزمة اليمنية 2015-2020"، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2020.

- **الأوراق**

1. منتدى السياسات العربية، "العلاقة بين سلطنة عمان وجماعة الحوثي: المحددات وآفاق التقارب المستقبلي"، **ورقة منشورة**، 2020، ص 5، متاح على: https://bit.ly/340blFm

- **مصادر الإنترنت**

1. بي بي سي عربي، " الحرب في اليمن: الحوثيون يفرجون عن رهينتين أمريكيين ضمن اتفاق تبادل الأسرى"، 15 أكتوبر 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54496301
2. الخليج أونلاين، "من هو سلطان عمان هيثم بن طارق"، يناير 2022، متاح على : https://bit.ly/3qLN44p
3. روسيا اليوم، "سلطنة عمان ترحب بمبادرة السعودية لحل الأزمة اليمنية"، 23 مارس 2021، متاح على: https://bit.ly/3tN4oYI
4. سبوتنيك عربي، " عُمان تستدعي السفير السعودي للاحتجاج على قصف منزل سفيرها في صنعاء"، 20 سبتمبر 2015، متاح على: https://arabic.sputniknews.com/20150920/1015678256.html
5. سبوتنيك عربي، "يوسف بن علوي يوجه دعوة عاجلة من إيران إلى دول الخليج"، 2 ديسمبر 2019، متاح على: https://bit.ly/3Amzyrc

6. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، " إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث كما تلاها أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة"، 15 يونيو 2021، متاح على: https://bit.ly/3fLdA7F

ثانيًا المراجع الأجنبية

- ***Books***

1. *Abdullah Baabood & Ahmed Baabood, Stephen W. Day & Noel Brehony (Editors) Global,* ***Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis****, Basel: Springer nature Switzerland, 2020.*

- ***Articles***

1. *Leon T Goldsmith, "OMAN – The conflict in Yemen endangers Oman's neutrality | The Maghreb and Orient Courier", The Maghreb and Orient Courier, issue 40, Jun2 2018, Available at: https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/oman/oman-the-conflict-in-yemen-endangers-omans-neutrality /*

- ***Thesis***

1. *Hamood Sulaiman Saif Alabri, "Oman's Neutral Foreign Policy: Evaluation and Challenges" Master Thesis,*

Department of Political Science, College of Economics and Political Science, Sultan Qaboos University, 2019.

2. *Mohra Al Zubair, "Oman, Iran, and the United States: An Analysis of Omani Foreign Policy and Its Role as an Intermediary", Master Thesis, Harvard University, 2017.*
3. *Shahrazad Ali Abdel Rahman ALKHAZALEH, "OMAN FOREIGN POLICY TOWARDS THE ARAB SPRING IN THE FRAMEWORK OF STRATEGIC HEDGING", Master Thesis, DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, INSTITUTE OF SOCIAL SCIENCES, BURSA ULUDAG UNIVERSITY, 2020.*

–

– ***Papers***

1. *Ahmed Nagi, "Eastern Yemen's Tribal Model for Containing Conflict" published paper, Carnegie Middle East Center, 2020.*
2. *ELEONORA ARDEMAGNI, "YEMEN–SYRIA: OMANI NICHE DIPLOMACY IN GULF'S POWER TRANSITION", Online Published Paper, ISPI online, Aug 2015, Available at: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/yemen-syria-omani-niche-diplomacy-gulfs-power-transition-13785*

- ***Reports***

1. *Abdullah Baabood, Omani Perspectives on the peace process in Yemen, Berghof Foundation, 2021.*

- ***Internet Sources***

1. *Aziz El Yaakoubi, "U.S Officials Have Met Yemen's Houthis as Washington Seeks End to War – Sources," Reuters, 3 March 2021, Available at: https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-usa-idUSKBN2AV1VH.*